مهند مصطفى *

هجرة العقول الإسرائيلية وإعادتها ومكانة الأكاديميا في إسرائيل

ملخص

يحاول هذا المقال أن يبحث في ظاهرة هجرة العقول الإسرائيلية إلى الخارج،[1] والمبادرات الحكومية الإسرائيلية لإرجاعها، ويدعي هذا البحث أن التوجهين القومي الجمهوراني والليبرالي يقودان هذه المبادرات كل من وجهة نظره، الأول ينظر إليها على أنها كوادر أكاديمية جديدة ومتميزة لهذا انطلقت هذه المبادرة لإرجاع العقول من أجل إقامة مراكز بحث للامتياز أو للمتميزين، أما التوجه الثاني فيتعامل معها على أنها مهمة قومية تندرج ضمن سياسات إسرائيل لإعادة الكوادر اليهودية في العالم، لهذا فإن وزارة الهجرة والاستيعاب تقود جزءا من الحملة. ينطلق التوجه الجمهوراني من ادعاء أن المؤسسات الأكاديمية هي مؤسسات لخدمة احتياجات الدولة القومية، وقد أثر هذا التوجه على مبنى وجوهر التعليم العالي الإسرائيلي وتطوره ودوره وعلى مستوى أجنداته البحثية، أما التوجه الثاني فهو توجه السوق والذي تطور إلى التوجه النيوليبرالي والسياسات العولمية والذي بدأ بالتبلور في نهاية السبعينيات والتحولات الرأسمالية الليبرالية التي طرأت في إسرائيل على مستوى مبنى الاقتصاد الإسرائيلي، وهو بدوره أعطى شكلا آخر من حيث المبنى والمضمون للتعليم العالي والأكاديميا الإسرائيلية ودورها في المجتمع الإسرائيلي.[2]

إن عملية إعادة العقول المهاجرة اصطبغ بلوني هذين التوجهين وليس بلون واحد منهما.

يقسم المقال إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول يستعرض أهم المعطيات التي توضح حجم ظاهرة هجرة أو هروب العقول الإسرائيلية، بينما يعالج القسم الثاني المشاريع الحكومية لإعادة

* طالب دكتوراه- مدرسة العلوم السياسية، جامعة حيفا.

هذه العقول، أما القسم الثالث فيتناول أهم التحديات والانتقادات الموجهة لهذه المشاريع.

هجرة العقول الإسرائيلية: حجم الظاهرة وأسبابها

من الصعب العثور على معطيات دقيقة حول عدد العلماء والباحثين والأكاديميين الإسرائيليين في الخارج، والمعطى الدقيق الوحيد المتوفر هو أن هناك ٧٥٠ ألف إسرائيلي يعيشون في الخارج، وذلك حسب التقرير الذي قدمه مركز "شاليم" في العام ٢٠٠٦ للجنة العلوم والتكنولوجيا التابعة للكنيست التي ناقشت في جلستها موضوع هجرة العقول الإسرائيلية.[٣] وإذا كان هذا المعطى دقيقا فإن هناك ارتفاعا في عدد الإسرائيليين الذي يعيشون في الخارج، حيث قدر عددهم في العام ٢٠٠٠ بين ٣٠٠ ألف إلى ٣٥٠ ألفا. إلا أن هذه الأرقام لا يمكن الاعتماد عليها لتقدير عدد العلماء الإسرائيليين المهاجرين إلى الخارج، فهذه المعطيات تشمل كل الإسرائيليين من أطفال، رجال، نساء وشيوخ وحاملي الجنسيات المزدوجة، ومن نساء ورجال علماء وغير علماء.

المعطيات المتوفرة حول عدد العقول المهاجرة هي معطيات نسبية يتم بناء عليها رسم الصورة الكاملة لهذه الظاهرة، وتعتمد بالأساس على معطيات مراكز التسجيل والتي يقوم العلماء الإسرائيليون أنفسهم بالتسجيل لها، وهناك من لا يقوم بالتسجيل، أو أنها تعتمد على استطلاعات عينية على قسم من الجامعات أو على استطلاعات ومسوح على قسم معين من الأقسام، لهذا فإن المؤسسات الإسرائيلية الرسمية المختلفة تنشر معطيات مختلفة حول الموضوع، فمعطيات مجلس التعليم العالي تختلف عن معطيات وزارة الهجرة والاستيعاب، وكلتاهما تختلفان عن معطيات الأكاديمية الوطنية للعلوم أو المجلس القومي للبحوث والتنمية، كما أن هناك معطيات أخرى لدى باحثين إسرائيليين ومراكز أبحاث إسرائيلية بحثوا في هذا الموضوع، إلا أن أبحاثهم لم تعتمد على مسوحات دقيقة بل على عينات بحثية، غير أنها تساعدنا على فهم الصورة.

تصنف إسرائيل في المجمل كواحدة من أكثر الدول هجرة للعقول، وهي تأتي في المكان العشرين في هذا المجال على مستوى في العالم، وذلك في تدريج شمل ٤٧ دولة متقدمة ونامية في العالم.[٤] وتعتبر الولايات المتحدة المكان الأساس لتواجد الباحثين الإسرائيليين، حيث ان نسبة المحاضرين الإسرائيليين في ٤٠ جامعة في الولايات المتحدة (وليس في كل الجامعات) تصل إلى ٢٥٪ من مجمل عدد المحاضرين في إسرائيل، وهي أعلى نسبة تواجد لمحاضرين أجانب في أميركا مقارنة مع عدد المحاضرين في البلد الأم. فمثلا، نسبة المحاضرين الكنديين في أميركا من نسبتهم من عدد المحاضرين الكنديين في كندا تصل إلى حوالي ١٢٪، وهولندا- ٣ر٤٪[٥].

نشأت مشكلة هجرة العقول في إسرائيل، في الغالب، بسبب عدم تمكن الأكاديميا الإسرائيلية من استيعاب كل الخريجين، وفي الغالب يسافر أصحاب الألقاب العليا إلى الخارج وبالذات إلى الولايات المتحدة الأميركية بهدف الحصول على شهادة ما بعد الدكتوراه (Post-Doctorate) وخلال تعليمهم يندمجون في مؤسسات بحثية وأكاديمية في الخارج ولا يعودون إلى إسرائيل بسبب ضيق الأفق الأكاديمي في الجامعات الإسرائيلية، بسبب التقليصات التي حدثت في العقدين الأخيرين في ميزانيات الجامعات وفي عدد الملاكات الأكاديمية فيها.

جدول: نسبة المحاضرين الإسرائيليين في الولايات المتحدة من عدد المحاضرين في المجال في الجامعات الإسرائيلية

التخصص	النسبة
علوم الحاسوب	٣٢،٨
الاقتصاد	٢٨،٧
الفلسلفة	١٤،٦
الكيمياء	١٢
الفيزياء	٩،٥

المصدر: دان بن- دافيد.

في استطلاع أجرته الأكاديمية الوطنية للعلوم يتعلق بمجمع المعطيات المتوفر لديها حول عدد الباحثين الإسرائيليين في الخارج، تبين أن عدد الباحثين الذين قاموا بتسجيل أسمائهم في مجمع المعطيات يصل إلى ١٩٤٥ باحثا إسرائيليا، منهم ١٤٠٧ باحثين حصلوا على درجة الدكتوراه، ٤٣٠ يدرسون للقب الدكتوراه، ٩٤ أصحاب لقب ثان. وتبين أن ٦٥٪ منهم يتواجدون في الولايات المتحدة الأميركية، ٧٣ يعملون في كندا و١٩ في بريطانيا، وتشير معطيات الأكاديمية إلى أن ثلث "العقول الهاربة" (حوالي ١٠٠٠)

هم باحثون في العلوم الطبيعية والرياضيات، ٧٠٠ منهم هم باحثون في علوم الأحياء والبيولوجيا، وربع المتسجلين في مجمع المعطيات هم باحثون في العلوم الاجتماعية والإنسانية (ذي ماركر، ٢/ ١/ ٢٠١١، ١٢).

وفي تقرير آخر للأكاديمية الوطنية في العام ٢٠٠٧، وشمل تحليلا لمعطيات ٩١١ أكاديميا وأكاديمية إسرائيلية ادخلوا بياناتهم إلى مجمع المعلومات التابع للأكاديمية، تبين أن ٦٧٪ من الأكاديميين الإسرائيليين في الخارج هم من الرجال والباقي نساء، ٧٣٪ منهم متزوجون، ٧٥٪ منهم يسكنون في الولايات المتحدة، ١٠٪ في بريطانيا، والباقي منتشرون في دول العالم، ٦٠٪ منهم يحملون لقب الدكتوراه والباقي يدرسون لهذا اللقب. ٧٣٪ ممن يحملون لقب الدكتوراه حصلوا عليه في إسرائيل، بمعنى أنهم هاجروا بعد أن انهوا التعليم الأكاديمي في إسرائيل إما للعمل أو لإكمال الدراسة. ٥٠٪ منهم متخصصون في مواضيع البيولوجيا، الكيمياء والفيزياء. ١٣٪ في العلوم الانسانية والاجتماعية.[٦]

وبحسب معطيات جمعية (Bio Abroad)، وهي جمعية أقيمت في بوسطن العام ٢٠٠٦ للتواصل مع الأكاديميين الإسرائيليين، فقد تسجل للجمعية ٩٠٠ عالم إسرائيلي في الولايات المتحدة، وتشير معطيات هذه الجمعية إلى أن ٩٠٪ من العلماء الإسرائيليين في مجال البيوتكنولوجيا تركوا إسرائيل بهدف اكتساب خبرة مهنية، ٥٠٪ بقوا في الخارج بسبب غياب أي تحد مهني في إسرائيل وغياب وظائف مناسبة في الأكاديميا أو الصناعة، ٣٦٪ منهم متزوجون ولديهم أولاد، ٨٥٪ معنيون بالعودة إلى إسرائيل لأسباب اجتماعية تتعلق بالعائلة والأصدقاء والرغبة في أن تتم تنشئة أولادهم في إسرائيل و-٥٥٪ منهم فكروا بجدية في العودة إلى إسرائيل في السنة الماضية (ملحق ذي ماركر، ٧/ ١٠/ ٢٠١٠، ١٠).

إن التقليصات في الميزانيات الجامعية، وتراجع نسبة المحاضرين في الجامعات، وعدم استيعاب المحاضرين الجدد إلا فيما ندر- كل ذلك بالإضافة إلى هجرة العقول الإسرائيلية أدى إلى شيخوخة في الكادر الأكاديمي الجامعي، وفي مؤتمر "رحوبوت" للعلوم والتكنولوجيا في العام ٢٠٠٥، جرت الإشارة إلى أن ٧٤٪ من الباحثين الفيزيائيين هم فوق سن ٥١ عاما. ويتضح بالمجمل أن الطاقم الأكاديمي في إسرائيل هو من أكبر الطواقم عمرًا مقارنة مع دول غربية كثيرة كما يوضح الجدول التالي[٧]:

	العام	معدل العمر	النسبة حتى سن ٣٥	النسبة حتى سن ٤٤	نسبة الذين في سن ٥٥ فما فوق
الولايات المتحدة	١٩٩٣	٤٩,٤	٥,٧	٣٣,٢	٣٢,٢
انكلترا	٢٠٠٣	٤٦,٣	١٦	٤٨	١٦,٩
أستراليا	٢٠٠٢	٤٨,٢	٧,٧	٣٦,٨	٢٤,٩
إسرائيل	٢٠٠٤	٥٣,٤	٢	٢١,٤	٤٨,٣

يتضح من هذا الجدول أن المعدل العام لسن المحاضرين في إسرائيل هو الأعلى ويصل إلى ٥٣ر٤ عاما، وأنه كلما ارتفع السن كانت نسبة المحاضرين في الأكاديميا الإسرائيلية أعلى، وكلما صغر السن كانت نسبة المحاضرين الإسرائيليين أقل، وهذا يدل على أن الجامعات الإسرائيلية لا تقوم باستيعاب محاضرين جدد في صفوفها، ما يؤدي بالجيل الصاعد إلى السفر خارج إسرائيل لإيجاد فرص مهنية وأكاديمية بديلة.

مشروع النجوم لإرجاع العقول

أصبحت مشكلة هجرة العقول الإسرائيلية "مشكلة قومية" في التعبيرات الإسرائيلية، وقد اتخذ القرار بإرجاع المحاضرين الإسرائيليين على مستوى الحكومة وليس فقط على مستوى مجلس التعليم العالي، وفي حزيران ٢٠٠٦ عقدت لجنة العلوم والتكنولوجيا في الكنيست جلسة خاصة لنقاش بحث حول "هروب العقول من إسرائيل"، وقد استعملت اللجنة مصطلح "هروب" ولم تستعمل مصطلح هجرة، كانت هذه الجلسة هي بدايات النقاش الإسرائيلي حول هجرة العقول العلمية إلى الخارج،[٨] حيث بدأ التعامل مع القضية على أنها ظاهرة تهدد مستقبل دولة إسرائيل.[٩]

وفي كانون الثاني ٢٠٠٩ اتخذت حكومة إيهود أولمرت قرارا (رقم ٤٤٣٤) بإقامة لجنة وزارية بهدف رصد الأكاديميين وإرجاعهم إلى إسرائيل، كما اتفق على أن تقوم الحكومة أيضا بالتوجه إلى حوالي ١٥ ألف أكاديمي إسرائيلي يعيشون في الخارج وتقترح عليهم العودة إلى إسرائيل، وذلك ضمن البرنامج القومي الذي أقرته الحكومة والذي يتم تنفيذه من خلال لجنة وزارية برئاسة وزارة الاستيعاب والهجرة، حيث أقامت هذه اللجنة موقعا على الانترنت للتواصل مع الأكاديميين الإسرائيليين وقام حوالي ٤٥٠٠ أكاديمي إسرائيلي

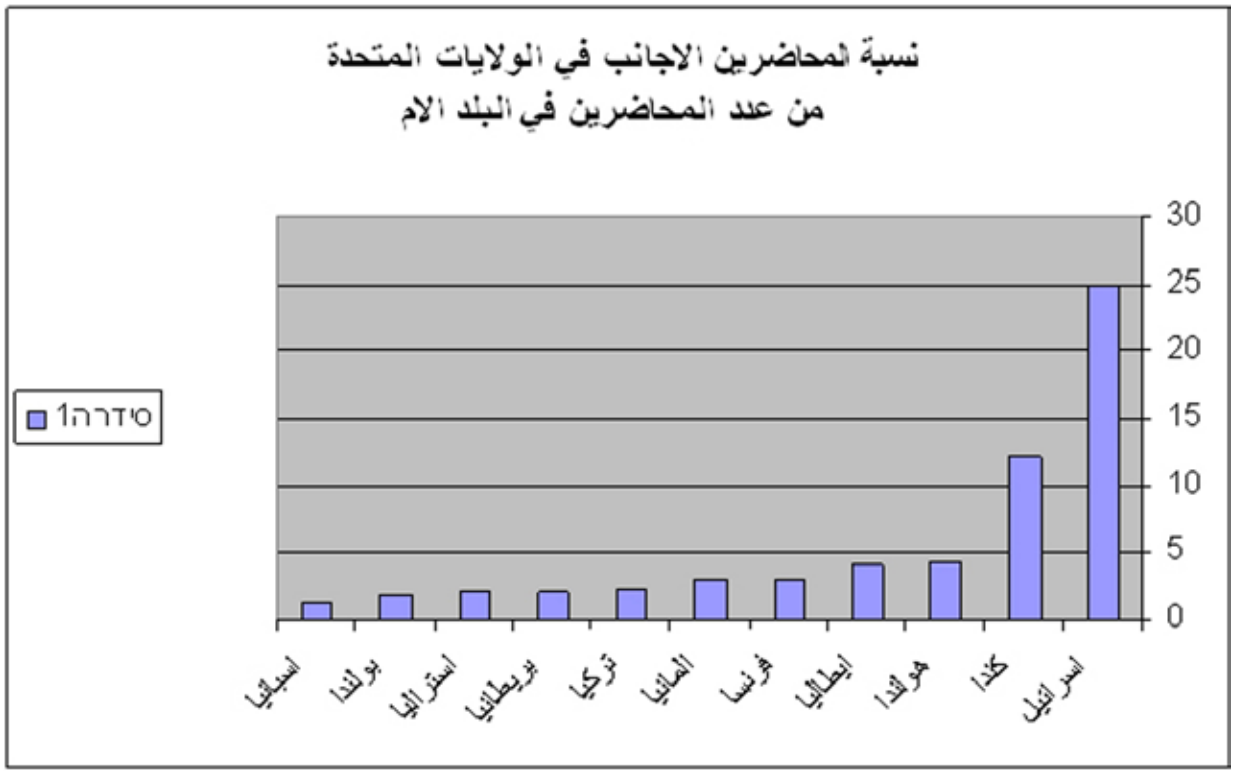

بالتسجيل في هذا الموقع حتى آب ٢٠١٠، وغالبيتهم حاصلة على درجة الدكتوراه أو تعمل في مجال الهايتك.[١٠]

غير أن المشروع العملي الأساس في هذا الشأن كان في آذار ٢٠١٠، حيث أقرت الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو خطة قومية (خطة النجوم) بقيمة ٣ر١ مليار شيكل (حوالي ٣٥٠ مليون دولار)، على مدار خمس سنوات لإرجاع المحاضرين والباحثين الإسرائيليين من الخارج (ذي ماركر، ١٤/ ٣/ ٢٠١٠، ٢). وتم الاتفاق خلال هذه الجلسة على أن تقوم الحكومة بدفع ثلث هذا المبلغ، بحيث تقوم الجامعات بدفع الثلث الثاني، أما الثلث الأخير فيتم تجنيده من صناديق دعم متعددة.

أما الآلية التي أقرت لإرجاع العقول الإسرائيلية ضمن خطة النجوم فهي من خلال إقامة ٣٠ مركزا بحثيا متفوقا في الجامعات في مختلف التخصصات، بحيث يشغل كل مركز ما بين ١٥-٣٠ باحثا عائدا إلى الأكاديميا الإسرائيلية.

لا تهدف خطة النجوم إلى توزيع إجرائي للمراكز على الجامعات، ولا حتى إلى توزيعها بشكل عادل ، بل تنطلق الخطة من دعوة الجامعات للمشاركة في مناقصات لإقامة هذه المراكز في حرمها الأكاديمي، من خلال قيام كل جامعة بتقديم خطة بحثية لكل مركز تخصصي تنوي إقامته. واعتبر نتنياهو في جلسة الحكومة أن هناك "أهمية كبيرة لإرجاع العقول إلى إسرائيل وإقامة مراكز امتياز، هذه بشرى كبيرة وأطلب منكم أن تجدوا الطريقة لإعلام العلماء بهذا المشروع. . . . وسوف نعمل في المستقبل حتى نعيدهم إلى إسرائيل" (ذي ماركر، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٠، ٤).

تعود فكرة إقامة مراكز البحث للتفوق الى العام ٢٠٠٩، وكانت هذه الفقرة ضمن توصيات لجنة أقيمت لهذا الغرض كانت تهدف إلى إعادة الباحثين الإسرائيليين إلى الأكاديميا الإسرائيلية، وقد أقرت الحكومة هذه الفكرة ودعمها مجلس التعليم العالي وخصوصا لجنة التخطيط والموازنة في المجلس. وعلى الرغم من أن المراكز سوف تقام في الجامعات إلا أنها سوف تحظى باستقلالية بحثية تامة، وسوف يتم إعفاء الباحثين فيها من تدريس ساعات تعليمية الا القليل منها. وبعد إقرار الحكومة للخطة قررت لجنة التخطيط والموازنة في مجلس التعليم العالي إقامة أربعة مراكز بحث كعينة للفحص، وقد تم اختيار أربعة مجالات بحثية لهذه العينة الأولية، وهي: مركز لتطوير أدوية للأمراض، مركز لدراسة المخ، مركز لعلوم الحاسوب، ومركز للطاقة المتجددة (ذي ماركر، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٠، ٤-٥). وقد حددت لجنة التخطيط والموازنة أن كل باحث سوف يعود إلى إسرائيل سوف يحصل على منحة بحثية بقيمة مليوني شيكل (أكثر من نصف مليون دولار) تتوزع على خمس سنوات،

لا تهدف خطة النجوم إلى توزيع إجرائي للمراكز على الجامعات، ولا حتى إلى توزيعها بشكل عادل، بل تنطلق الخطة من دعوة الجامعات للمشاركة في مناقصات لإقامة هذه المراكز في حرمها الأكاديمي، من خلال قيام كل جامعة بتقديم خطة بحثية لكل مركز تخصصي تنوي إقامته. واعتبر نتنياهو في جلسة الحكومة أن هناك "أهمية كبيرة لإرجاع العقول إلى إسرائيل وإقامة مراكز امتياز، هذه بشرى كبيرة وأطلب منكم أن تجدوا الطريقة لإعلام العلماء بهذا المشروع...

وهذا المبلغ يعتبر أكبر بضعفين من المنحة التي تقدم للباحثين في المؤسسات الإسرائيلية (ذي ماركر، ١٦/ ٨/ ٢٠١٠، ١٦). وفي بداية العام ٢٠١١ أبدى ٢٠٠٠ باحث إسرائيلي يعيشون في الخارج رغبتهم في العودة والاندماج في مشروع النجوم المقترح (ذي ماركر، ٢/ ١/ ٢٠١١، ١٢).

وقد اعتبرت الجامعات مشروع إرجاع العقول بمثابة "حدث مؤسس" للأكاديميا الإسرائيلية بعد عقد من التراجع (ذي ماركر، ١٥/ ٣/ ٢٠١٠، ص: ٢-٣). ورئيسة جامعة بن غوريون في بئر السبع ريفكا كارمي اعتبرت أن إقامة ٣٠ مركزا بحثيا هو خطوة إيجابية سوف تشكل ثورة في الجامعات الإسرائيلية، وسوف تساهم هذه الخطة في دعم اقتصاد الدولة وحاجاتها، ورئيس الجامعة العبرية في القدس مناحيم بن ساسون، قال: ان الخطة هي خطوة صحيحة وسوف تضع البحث الجامعي في سلم أولويات العمل الأكاديمي والجماهيري وسوف تساهم في الحفاظ على مستوى الإنتاج البحثي الأكاديمي الإسرائيلي، ونائب رئيس جامعة تل ابيب لشؤون البحث والتطوير إيهود غازيت، قال: إن الخطة سوف تحدث تغييرا اقتصاديا في الدولة، وسوف تحول إسرائيل إلى أكثر الدول إنفاقا على البحث من مجمل إنتاجها القومي (ذي ماركر، ١٥/ ٣/ ٢٠١٠، ٢-٣).

واعتبر البروفسور مناويل ترختينبرغ، رئيس لجنة التخطيط والموازنة في مجلس التعليم العالي، أن إقامة المراكز ستكون لها "انعكاسات بعيدة المدى على الأكاديميا والاقتصاد الإسرائيلي، وسوف تضع إسرائيل في موقع ممتاز على الخارطة العالمية، كما أنها ستعزز الأكاديميا، وسوف تعطي إشارات إيجابية للطلاب الجامعيين وطلاب الدكتوراه" (ذي ماركر، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٠، ٥). وفي مؤتمر عقد للتواصل مع باحثين إسرائيليين هاجروا إلى الخارج، قال ترختينبرغ انه يتوقع زيادة ٩٠٠٠ طالب جامعي في جهاز التعليم العالي الإسرائيلي، إلا أنه أشار إلى أن الهدف في الماضي كان توسيع جماهيرية التعليم العالي، أما اليوم فإن التشديد سيكون على الامتياز في البحث والتعليم (ذي ماركر، ٢/ ١/ ٢٠١١، ١٣).

إلى جانب خطة النجوم المقترحة، قدم المجلس القومي للبحث والتنمية الإسرائيلية خطة إلى الحكومة لإرجاع ٢٠٠٠ عالم إسرائيلي من الخارج، وقد قدمت هذه الخطة بعد إقرار خطة النجوم بشهرين، وتضمنت استثمار ٣ر٥ مليار شيكل (حوالي مليار دولار) لإعادة ٢٠٠٠ عالم إسرائيلي، خلال الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤. غير أن مشروع المجلس لا يقتصر على إرجاع العلماء إلى الأكاديميا فقط، بل أيضا إلى فروع اقتصادية وجماهيرية أخرى، ويقترح المجلس إعادة ٤٦٠ عالمًا إلى مجال الصناعة، ٧٧٠ عالمًا يتم إرجاعهم إلى السلك الحكومي من أجل العمل في مراكز البحث الحكومية وتحسين الخدمات فيه، و٧٠٠ عالم يتم إرجاعهم إلى الأكاديميا (ذي ماركر، ٣١/ ٥/ ٢٠١٠، ٥).

إلى جانب هذه المشاريع الحكومية تم تفعيل مشاريع خاصة بأقسام ذات أهمية للاقتصاد الإسرائيلي، وللتطور التكنولوجي في إسرائيل، مثل المبادرة الوطنية لقسم بيو تكنولوجيا، والتي شجعها رئيس الدولة شمعون بيريس، واستطاعت هذه المبادرة إرجاع ٥٢ عالما إسرائيليا في هذا المجال (ذي ماركر، ٣١/ ١٠/ ٢٠١٠، ٢٠-٢١).

ازدادت هجرة العقول الإسرائيلية في العقد الأخير، وهو العقد الذي يسمى في إسرائيل "العقد الضائع" بمعنى العقد الذي تراجعت فيه الأكاديميا الإسرائيلية بسبب التقليصات المالية الكبيرة التي لحقت بها، ويعتبر هذا العقد هو السياق الذي بدأت تنتشر فيه ظاهرة هجرة العقول، فعدم قدرة الجامعات على استيعاب الأكاديميين الإسرائيليين الجدد أدى إلى هجرتها إلى الخارج وخصوصا إلى

إلى جانب خطة النجوم المقترحة، قدم المجلس القومي للبحث والتنمية الإسرائيلية خطة إلى الحكومة لإرجاع ٢٠٠٠ عالم إسرائيلي من الخارج، وقد قدمت هذه الخطة بعد إقرار خطة النجوم بشهرين، وتضمنت استثمار ٣ر٥ مليار شيكل (حوالي مليار دولار) لإعادة ٢٠٠٠ عالم إسرائيلي، خلال الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤. غير أن مشروع المجلس لا يقتصر على إرجاع العلماء إلى الأكاديميا فقط، بل أيضا إلى فروع اقتصادية وجماهيرية أخرى.

الولايات المتحدة كما تشير المعطيات أعلاه، وفي بحث بن- دافيد الذي أشرنا إليه سابقا، يتبين أنه في العقود الأولى التي أعقبت قيام دولة إسرائيل، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت الدولة من استيعاب المهاجرين اليهود بمئات الآلاف والتحديات الأمنية وغيرها، إلا أن إسرائيل زادت عدد الكادر الأكاديمي في الجامعات بشكل كبير جدا، من ١١ محاضرا لكل مئة ألف نسمة في العام ١٩٥٠ إلى ١٣٤ محاضرا لكل مئة ألف نسمة في العام ١٩٧٣. وعلى كل مليار شيكل ناتج محلي كان هناك سبعة محاضرين في العام ١٩٥٠، وازداد هذا العدد إلى ٢٦ محاضرا لكل مليار شيكل ناتج محلي. والنتيجة أن إسرائيل خلال عقدين استطاعت ان تجند عدد محاضرين في الجامعات مقارنة مع عدد السكان شبيه للعدد الموجود في الولايات المتحدة.

وتشير دراسة بن- دافيد إلى أنه ومنذ العام ١٩٧٣ بدأت هذه الصيرورة بالتراجع، فحتى العام ٢٠٠٦ ازداد عدد المحاضرين في الجامعات الإسرائيلية من ٤٣٨٩ محاضرا الى ٤٩٣٧ محاضرا - زيادة بنسبة ١٢٪- في الوقت الذي ازداد فيه السكان في الدولة بنسبة ١٠٩٪. وإذا ما تم إضافة المحاضرين في الكليات التي انتشرت في بداية عقد التسعينيات فإن الزيادة تصل إلى ٣١٪. وقد تراجع عدد الطاقم الأكاديمي في الجامعات بالنسبة للسكان الى ٣٥٪ خلال هذه الفترة، وازداد عدد الكادر في الولايات المتحدة بنسبة ٢٩٪.

إن التراجع في عدد المحاضرين بالنسبة للسكان وحتى بالنسبة للطلاب الجامعيين أدى إلى هجرة الأكاديميين الإسرائيليين للبحث عن عمل في الخارج، ففي منتصف التسعينيات كان عدد الطلاب الجامعيين لكل محاضر يصل الى ١٦ طالبا، أما اليوم فان عددهم وصل الى ٢٥ طالبا لكل محاضر، ووصلت نسبة تراجع عدد الملاكات الجامعية في العقد الأخير إلى ٨٪، إلى جانب التقليصات في عدد المحاضرين في الجامعات الإسرائيلية، ووصل حجم التقليصات في ميزانيات التعليم العالي الإسرائيلي في العقد الأخير إلى حوالي ٢٠٪. (ماركر ويك، ٢١/ ١/ ٢٠١٠، ١٢-١٣).[١١]

النقاش حول خطة النجوم

غير أن العوائق أمام تحقيق خطة النجوم لم تكن هينة، فقد اعترتها مشاكل بيروقراطية ومالية وصراع داخل الأكاديميا الإسرائيلية نفسها. حتى أولئك التي مدحوا الخطة عبروا عن بعض تحفظاتهم عليها وخصوصا في الجانب المالي فيها، وكما أقرت الخطة فإن الحكومة سوف تمول ثلث المبلغ لإرجاع العقول، والجامعات الثلث الثاني وصناديق الدعم الثلث الأخير، وهو عمليا ما يجعل الجامعات تمول الثلثين لأن الصناديق تدعم الجامعات بطبيعة الحال. وقد أشارت رئيسة جامعة بن غوريون إلى ان الخطة مهددة بعدم النجاح إذا لم تخصص لها المبالغ المناسبة، وأكدت أن الاعتماد على صناديق دعم ليس جديا لأن الصناديق لن تكون ملزمة بتمويل هذه المراكز إلى الأبد، كما أن الجامعات إذا أرادت أن تشارك في التمويل فإن ذلك سيكون على حساب نشاطات أخرى. وفي النقطة نفسها يضيف رئيس الجامعة العبرية ان الجامعات تحتاج في ظل الوضع القائم إلى ٢ر٥ مليار شيكل (حوالي ٨٠٠ مليون دولار) للنهوض، والجامعات ما زالت تحاول تجاوز الأزمة التي مرت بها في العقد الأخير بسبب التقليصات في ميزانيات التعليم العالي، وإن إضافة عبء مادي جديد عليها سوف يزيد من أعبائها ويهدد الخطة بالفشل (ذي ماركر، ١٥/ ٣/ ٢٠١٠، ٣).

بالإضافة إلى تحفظ الجامعات على المشروع في جوانبه المالية، عبرت الكليات الأكاديمية عن معارضتها للمشروع، لأنه لا يشمل الكليات في الخطة، فالمراكز الأكاديمية سوف تقام في الجامعات

غير أن العوائق أمام تحقيق خطة النجوم لم تكن هينة، فقد اعترتها مشاكل بيروقراطية ومالية وصراع داخل الأكاديميا الإسرائيلية نفسها. حتى أولئك التي مدحوا الخطة عبروا عن بعض تحفظاتهم عليها وخصوصا في الجانب المالي فيها، وكما أقرت الخطة فإن الحكومة سوف تمول ثلث المبلغ لإرجاع العقول، والجامعات الثلث الثاني وصناديق الدعم الثلث الأخير، وهو عمليا ما يجعل الجامعات تمول الثلثين لأن الصناديق تدعم الجامعات بطبيعة الحال.

فقط، وهذا أثار حفيظة كليات تعتبر نفسها أفضل أو على الأقل في نفس المستوى البحثي والأكاديمي للجامعات. وفي مقال كتبه رئيس الكلية الأكاديمية للهندسة يهودا مداد أشار إلى أن الكليات قادرة على وقف هجرة العقول، وأشار إلى أن صعود الكليات الأكاديمية في العقدين الأخيرين فتح المجال لآلاف الوظائف لاصحاب الدرجات العليا للاندماج في هذه الكليات، ولكنه يوجه نقدا للحكومة كونها لا تقوم بتمويل الكليات من الناحية البحثية، وهي بذلك تمنع الكثير من المحاضرين والباحثين من الاندماج فيها، ويقول: إن تمويل الكليات في الجانب البحثي أيضا قد يشكل الأساس لمنع هجرة العقول لأن الجامعات لا تستطيع استيعاب الكثير من المحاضرين كما فعلت الكليات الأكاديمية في هذا الصدد.[١٢]

وفي مقال آخر، ادعى مداد أن الكليات بدأت تأخذ حيزا كبيرا في الأكاديميا الإسرائيلية أكثر من الجامعات، "من يتفحص واقع الأكاديميا في دولة إسرائيل في السنوات الأخيرة سيصطدم بظاهرة جديدة، ولأول مرة فإن هيمنة الجامعات في مجال التعليم العالي آخذة بالتراجع، حيث ان عدد الطلاب الذين يطرقون أبواب الكليات يزداد عاما بعد عام، واليوم يزداد عدد الطلاب في الكليات عن نظيره في الجامعات"،[١٣] لهذا فإنه يعتقد أن الكليات هي العنوان الحقيقي لاستيعاب العقول المهاجرة. يأتي هذا المقال أيضا في سياق الصراع الكبير الدائر بين الكليات والجامعات في إسرائيل في العقدين الأخيرين.[١٤]

وقد قادت كلية هرتسليا[١٥] المواجهة ضد احتكار الجامعات للتنافس على إقامة المراكز، فقد بعث رئيس كلية هرتسليا البروفسور أوريئيل رايخمان برسالة إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير التربية والتعليم ووزير المالية جاء فيها أن "إغلاق المنافسة على إقامة مراكز الامتياز لمجموعة قليلة تتكون من سبع جامعات تتناقض مع كل الأسس الجماهيرية ومرفوضة من الأساس، يجب فتح التنافس على اقامة هذه المراكز فقط لمن يمكن أن تكون مساهمته العلمية كبيرة في المجالات البحثية" (ذي ماركر، ٣٠/ ٦/ ٢٠١٠، ١٨). ووجه رايخمان نقده إلى الجامعات بقوله إن "الكلية تنافس الجامعات على منح بحثية عالمية، وفي أغلب الأحيان تحصل الكلية على هذه المنح في سياق تنافسها مع الجامعات الإسرائيلية" (ذي ماركر، ٣/ ١١/ ٢٠١٠، ٨)، ولم تكتف الكلية بتوجيه النقد إلى الحكومة والجامعات، بل قدمت التماسا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية تحتج فيها على التمييز الواقع على الكليات في التنافس على إقامة مراكز البحث، الا ان المحكمة ردت التماسها في هذا الشأن.

بالإضافة إلى تحفظ الكليات لاستبعادها من التنافس على اقامة المراكز البحثية، أبدت منظمة المعيدين، أي المنظمة التي تضم المحاضرين في الجامعات الذين لا يحظون بتثبيت في وظائفهم ولا يحصلون على الامتيازات البحثية والتعليمية والاجتماعية التي يحصل عليها المحاضرون الباحثون إن صح التعبير، تحفظها على الخطة، لأنها بدل أن تقوم بالحفاظ على المحاضرين والباحثين الناشئين تقوم بإرجاع الباحثين في الخارج، ما سيؤدي الى هجرة المحاضرين الناشئين الى الخارج. وفي مقال كتبه رئيس منظمة المعيدين في جامعة تل أبيب، عيران حكيم، قال:

"إن قوة البحث في إسرائيل لا تعتمد على مستوى التنافسية في الدخل الشهري للمحاضر مع الجامعات الأميركية، قوته كانت وما زالت في إنتاج وليس استيراد باحثين متميزين ومنهم حاصلون على جوائز نوبل الذين حظوا بها وهم يعملون في إسرائيل، ومن أجل ذلك هناك حاجة إلى استثمار في ظروف البحث وفي مختبرات جديدة وخلق أفق لأولئك الذين يختارون البحث كهدف في مسيرتهم الأكاديمية. فبدل أن يتم تهجير أفضل العلماء الصغار من

بالإضافة إلى تحفظ الكليات لاستبعادها من التنافس على اقامة المراكز البحثية، أبدت منظمة المعيدين، أي المنظمة التي تضم المحاضرين في الجامعات الذين لا يحظون بتثبيت في وظائفهم ولا يحصلون على الامتيازات البحثية والتعليمية والاجتماعية التي يحصل عليها المحاضرون الباحثون إن صح التعبير، تحفظها على الخطة، لأنها بدل أن تقوم بالحفاظ على المحاضرين والباحثين الناشئين تقوم بإرجاع الباحثين في الخارج، ما سيؤدي الى هجرة المحاضرين الناشئين الى الخارج.

إسرائيل، على الحكومة ان تضيف حالا آلاف الملاكات الأكاديمية للجامعات، كل ذلك سوف يؤدي الى تجاوز فجوات الماضي واستيعاب كادر جديد" .[١٦]

إن ادعاء المحاضرين الشباب في هذا الصدد هو أن الدولة من خلال صرفها ملايين الدولارات على استرجاع بضع مئات باحثين من الخارج تخسر في المقابل آلاف الباحثين الشباب في الداخل، لأنه بدل ان تعزز الشباب الصاعد تقوم بصرف الأموال على استدعاء باحثين متميزين في الخارج، وبهذا فان دائرة الهجرة والاسترجاع ستبقى قائمة الى ما لا نهاية اذا استمرت السياسة القائمة.

وأشار آخرون إلى أن التحدي الأساس ليس في إعادة العقول المهاجرة بل في منع هجرة غيرها الى الخارج، ففي مقال كتبه محاضر في كلية البيوكيمياء في جامعة تل أبيب قال: إن النجوم الحقيقيين موجودون في إسرائيل وليس في الخارج، وأضاف:

"هذا تشويه مثير، ففي إسرائيل هناك مراكز بحثية متفوقة وهي الجامعات، ولتفوق الباحثين فيها هناك مؤشرات يمكن فحصها، ومنها مؤشر (ISI) الذي يعتمد على جودة المقالات العلمية وحسبه فإن إسرائيل تتموضع في الكثير من العلوم في قمة التفوق العالمي، والعلماء الإسرائيليون الذي ضلوا في الخارج ليسوا أكثر تفوقا من الذين رجعوا الى إسرائيل، وفي الكثير من الأحيان العكس هو الصحيح، والشهادة الاكثر بروزا لذلك هي جوائز نوبل في العلوم والتي حصل عليها العلماء العاملون في إسرائيل، في المقابل لم يحصل أي عالم إسرائيلي في الخارج على جائزة نوبل" .[١٧]

ما يدعيه هذا المحاضر هو أن على الدولة أن تنفق أموالا أكثر لدعم الجامعات الإسرائيلية بعد التقليصات التي أصابتها في العقد الأخير، ومع ذلك فقد حافظت على مكانتها البحثية المرموقة على مستوى العالم، ينسجم هذا النقد مع النقد الذي قدمته منظمة المحاضرين الشباب التي طالبت بدعم الجامعات بدل استرجاع باحثين من الخارج.

الانتقادات الأخرى التي وجهت للمشروع جاءت من علماء الإنسانيات والعلوم الاجتماعية الذين ادعوا أن هذه الخطة تركز على العلوم الطبيعية والتكنولوجية ولا تعير أية أهمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وعلى الرغم من أن لجنة التخطيط والموازنة أكدت أنه سيكون لهذه العلوم نصيب (من خلال إقامة أربعة مراكز بحث لها) إلا أن علماء الإنسانيات والاجتماع يعتقدون أن الخطة لا تستجيب للتدهور الكبير الحاصل في العلوم الإنسانية، حتى إقامة مراكز العينة لم تشمل أي مركز لهذه العلوم، وذلك بادعاء أنها غير ناضجة في هذه المرحلة لإقامة مراكز لها، على حد تعبير رئيس لجنة التخطيط والموازنة (ذي ماركر، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٠، ٥).

خاتمة

هجرة أو هروب العقول الإسرائيلية إلى الخارج باتت مسألة تثير صانعي القرار السياسي في إسرائيل، غير أن الخطط لإرجاعهم لا تنفصل في جزء منها عن خطابات سياسية قومية دعائية للسياسيين الإسرائيليين حول الموارد البشرية المفقودة في الخارج، وجزء منها طبعا يندرج ضمن التوجه لتطوير الأكاديميا الإسرائيلية بعد عقدين من التراجع وتقليص الميزانيات البحثية والأكاديمية، والتي ناضلت المؤسسات الأكاديمية من أجل إرجاع ما فقد في العقد الأخير من ميزانيات وكوادر علمية.

ينطلق خطاب استيعاب أو إرجاع العقول الإسرائيلية من ديناميكية التوجه الليبرالي والتوجه القومي الجمهوراني، فالتوجه الأول يريد

أن يشدد على التميز في البحث واستيعاب باحثين وعلماء يستطيعون تطوير مجالات بحثية ترفع من شأن الأكاديميا الإسرائيلية في مساحة التنافس العالمي على الإنتاج البحثي والتطوير والتنمية، وبذلك يتم تحسين تدريج الجامعات الإسرائيلية عالميا، بينما يركز التوجه الثاني في خطابه على قومية ووطنية استرجاع هذه العقول، لأنها جزء من قوة الدولة التي تعتمد في تطورها بالأساس على الموارد البشرية، وإن مهمة إرجاع هذه العقول هي جزء من المشروع الوطني لإرجاع اليهود إلى وطنهم.

مفهوم إرجاع العقول في التوجه الجمهوراني لا ينحصر في العلماء الإسرائيليين البارزين بل أيضا في كل من أنهوا اللقب الثالث أو يعملون كمحاضرين في مستويات علمية مختلفة في الخارج، وهذا لا يندرج مع التوجه النيوليبرالي والعولمي الذي يؤكد على قيم التنافس والتفوق بل يندرج في المفهوم الإسرائيلي القومي للعودة بدون تصنيفات، أما التوجه الليبرالي والعولمي في الأكاديميا الإسرائيلية فانه يؤكد على قيم التنافس للحصول على وظائف في مراكز البحث المقترحة ويستثني الكليات لأنها كليات ذات طابع محلي وليست كليات بحثية بالأساس ولا يمكن أن تساهم في إعلاء شأن الأكاديميا الإسرائيلية عالميا.

الهوامش

١. مصطلح العقول في الخطاب الإسرائيلي يشمل كل المستويات، أولئك الذين أنهوا اللقب الثالث، أو العلماء أو الباحثين أو المحاضرين في الجامعات، ولا ينحصر في مفهوم العلماء بالمعنى الإعلامي للكلمة، أي اولئك الذين لهم اسم وشهرة عالمية.

٢. حول التوجهين الجمهوراني والليبرالي في الأكاديميا الإسرائيلية أنظر: مهند مصطفى (٢٠١٠). "المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية بين صراعها الداخلي والصراع مع وزارة المالية"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٣٧-٣٨. وأيضا: مهند مصطفى (٢٠٠٨). "الأكاديميا الإسرائيلية وبناء الدولة: من التوجه الجمهوراني إلى قيم الخصخصة"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٢٩.

٣. بروتوكول جلسة لجنة العلوم والتكنولوجيا، بروتوكول رقم ١١، تاريخ الجلسة ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٦.

٤. انظر الى التقرير: World Competitiveness Yearbook 2000.

٥. بالاعتماد على بحث دان بن- دافيد المحاضر في كلية الاقتصاد في جامعة تل ابيب والذي شمل تواجد العلماء الإسرائيليين في أهم ٤٠ جامعة في الولايات المتحدة الأميركية: انظر الرابط للبحث: http://www.tau.ac.il/~danib/econ-rankings/BrainDrained-HebExecSummary.pdf

٦. انظر إلى التقرير الذي أعدته الأكاديمية الوطنية للعلوم وقدمته الى لجنة "شوحط" التي فحصت مشكلة الأكاديميا الإسرائيلية في العام ٢٠٠٧ على الرابط التالي: http://www.academy.ac.il/data/news/51/NewsFiles/Register-Sum.pdf

٧. المصدر: الأكاديمية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، معطيات حول التعليم العالي الإسرائيلي: ص:١٨٧. http://www.academy.ac.il/data/egeretarticles/Data.pdf/٨٧/egeret

٨. بروتوكول جلسة لجنة العلوم والتكنولوجيا، بروتوكول رقم ١١، تاريخ الجلسة ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٦.

٩. ميراف ارلوزوروف، "يكفي الجلوس مكتوفي الأيدي"، ذي ماركر، ١٤/ ٣/ ٢٠١٠، ص:٣.

١٠. انظر إلى الموقع الخاص بهذا الصدد: http://www.brainreturn.org.il

١١. للتوسع حول العقد الضائع، انظر: عامي فولنسكي (٢٠٠٤). الأكاديمية في بيئة متغيرة: سياسات التعليم العالي الإسرائيلي ١٩٥٢-٢٠٠٤. تل ابيب: مؤسسة شموئيل نئمان. (بالعبرية).

١٢. يهودا مداد، الكليات قادرة على وقف هروب العقول، ذي ماركر، ١٥/ ٣/ ٢٠١٠. ص: ١٧.

١٣. يهودا مداد، الكليات متعطشة للمزيد من الطلاب، ذي ماركر، ٢٣/ ٦/ ٢٠١١. ص: ٢٣.

١٤. للمزيد حول هذا الصراع انظر: مهند مصطفى (٢٠١٠). مصدر سبق ذكره.

١٥. وهو المركز البين مجالي في هرتسليا، وهي كلية خاصة غير ممولة حكوميا، وهي التي تنظم مؤتمر هرتسليا السنوي، وتضم في جنباتها أسماء لامعة من المحاضرين والباحثين، وتضم أيضا ١٣ مركز أبحاث وطلابها هم طلاب قادمون من القواعد الاجتماعية الغنية بالأساس.

١٦. عيران حكيم، هروب العقول؟ اسرائيل تصدرهم بالقوة. ذي ماركر، ٢٢/ ٣/ ٢٠١٠. ص:١٦.

١٧. تسفرير تسور، النجوم الحقيقيون موجودون في إسرائيل وليس بالخارج، ذي ماركر، ٢٤/ ٣/ ٢٠١٠. ص:٢٢.